واقع التراث المعماري في البيئة اليمنية

مشاكله وطرق المحافظة عليه

The Reality of the Architectural Heritage in the Yemeni Environment: Its Problems and Ways to Preserve It

د/ فهد محمد محمد الضلعي

أستاذ الموارد البيئية المساعد – قسم الجغرافيا ونظم المعلومات

كلية الآداب – جامعة ذمار

http://al-adab-journal.com ISSN:2710-1312 (Online) ISSN:2710-1304 (Print)

الملخص:

تزخر اليمن بالكثير من المعالم العمرانية العتيقة، وتمثل تراث شهد له التاريخ بعظمة إنجازاته الحضارية عبر تاريخه الطويل، ولاتزال تلك المعالم وذلك التراث ماثلاً أمام عوامل الهدم والازالة للبقاء والاستمرار عبر الزمن في حين نجد الكثير منه مهدد بالخطر إما بالسقوط أو الزوال، بسبب العديد من العوامل لعل أهمها: الإهمال والعبث بقصد أو بغير قصد، و التوسع العمراني الحديث أو ما يسمى بالتجديد الحضري في المدن، أو بسبب الخصومات القبلية والأزمات السياسية و الحروب التي يعاني منها اليمن منذ القدم وآخرها ما حصل ويحصل في اليمن منذ أواخر مارس- ٢٠١٥م، أو الكوارث الطبيعية التي تجتاح الأثر كالحرائق والزلازل وزحف الرمال، أو الأمطار الغزيرة والسيول الجارفة كما حدث في أواخر اكتوبر- ٢٠٠٨م، حيث تعرضت بسببها بعض مدن حضرموت ومعالمها التاريخية والأثرية للخراب و الدمار، كل ذلك يعتبر أهم المشاكل البيئية التي تهدد التراث العمراني وزواله وطمس معالمه في البيئة اليمنية.

Summary:

Yemen is rich in many ancient architectural monuments. It represents a heritage for which history has witnessed the greatness of its civilizational achievements throughout its long history. These monuments and this heritage are still present in the face of the factors of demolition and removal to survive and continue through time. In the same time, we find many of these monuments are threatened by either falling or disappearing, due to many factors, perhaps the most important of which are: neglect and tampering (intentionally or unintentionally), modern urban expansion (the so-called urban renewal in cities), tribal rivalries, political crises and wars (that Yemen has been suffering from since ancient times, the latest of which is what happened and is happening in Yemen since the end of March-2015). Natural disasters is another factor that trespass antique such as fires, earthquakes, sand drifting, torrential rains and torrential torrents (as happened in late October, 2008 when some cities of Hadhramaut along with some parts of their historical and archaeological landmarks were subjected to devastation and destruction due to torrential torrents). All these are considered the most important environmental factors that threaten the urban heritage leading to its demise and obliteration of its features in the Yemeni environment.

مقدمة :

تتجلى قيمة التراث الحضاري كونه يمثل كل ما توارثته الأجيال عن أسلافهم من الآباء والأجداد من منجزات ثقافية وحضارية، ومنها التراث المعماري الذي اكتسب قيمة نوعية أثبتت قيمته وأصالته في مقاومة قوى التغيير فصار مرجعا بصريا يمثل أهم ركائز الطابع المعماري الحديث والهوية للمجتمعات، فاصبح التراث عامل مشترك بين كل الشعوب مهما اختلفت عمر حضاراتها، ويتعرض التراث الحضاري المعماري للعديد من المؤثرات الخارجية الإيجابية التي تعطي له القيمة، والمؤثرات السلبية التي تسبب له التلف، وهنا لابد من التعامل مع تلك المؤثرات على كافة المستويات الرسمية وغير الرسمية من خلال فعل مزدوج يتضمن حماية مخزون التراث وصيانته وكذلك الاستفادة من ذلك المخزون وتوظيفه كأداة فعالة في التطوير والإبداع والتشكيل المعماري والعمراني الحديث،[1] وعلى هذا فإننا سنتناول الموضوع من خلال ثلاثة محاور اساسية متبوعة بخاتمة عامة كالآتي:

١ – سمات البيئة الطبيعية اليمنية.

٢ – تاريخ التراث المعماري في اليمن.

٣– مشاكل التراث المعماري وطرق المحافظة عليه.

أولا:– سمات البيئة الطبيعية اليمنية:–

تؤثر السمات البيئية الطبيعية لأي إقليم ما – من بناء جيولوجي و تضاريس ومناخ وموارد مائية وتربة وغطاء نباتي – تأثيراً مباشراً في الاستيطان البشري ومنها تتضح الظروف البيئية التي تحدد نمط وشكل البناء المعماري في ذلك الإقليم، كما يعد العنصر البشري الأساس في إنتاج أي نمط معماري، إذ يسعى دائما إلى التكيف مع الظروف البيئية، ويحاول التغلب عليها وتسخيرها لما يتفق ومتطلبات حياته وراحته، مراعيا في ذلك عدد من العوامل المهمة مثل:

[1]) محمد عبد الفتاح احمد العيسوي، الارتقاء بالنطاقات التراثية ذات القيمة "دراسة مقارنة لسياسات الحفاض على التراث العمراني"، mae03@fayoum.edu.eg، الانترنت www.googl.com/url? .

مواد البناء، وقرب موقعها، وتكلفة نقلها، وسهولة إيصالها، وغير ذلك للوصول إلى النمط المعماري المناسب له.

تعامل الإنسان اليمني منذ أقدم العصور مع البيئة المحيطة به، فأقام التجمعات السكنية (ريفية وحضرية) وتفاعل مع مكوناتها الطبيعية بشكل يؤمن له سبل عيش أرقى تساعده على بناء حضارته، فشق الطرقات، وبنى السدود، وشق القنوات، وأقام المدرجات الزراعية على المنحدرات الجبلية، ولم يقم بعمل ذلك اعتباطا دون معرفة، بل فعل ذلك بالعلم التطبيقي، والخبرات المعرفية، والحضارة المتوارثة، فهو يتأثر بما حولة من الظواهر والأحداث وفي نفس الوقت يؤثر في البيئة المحيطة به، ويحاول جاهدا أن يقلل من أخطار تلك الظواهر والأحداث، ورغم ذلك فإن الطبيعة تنتصر عليه في كثير من الأحيان، حيث تقوم بدورها في التدمير والهدم وتغيير معالم القشرة الأرضية والغلاف الجوي المحيط بها، ومع ذلك فالطبيعة ليست وحدها التي تعمل على الهدم والتدمير وتغيير المعالم، بل إن الإنسان يقوم بدوره أيضا في هذا التدمير والتخريب، فنشاهد الإنسان يجري التجارب النووية، ويشن الحروب ويدمر المواقع والمعالم الأثرية، ويلوث الأرض والبحار، ويلوث المياه الجوفية والغلاف الجوي، وهكذا نجد أن الإنسان يبني ويدمر، والطبيعة أيضا تفعل ذلك في صراع دائم وتوازن مستمر.

تقسم البيئة اليمنية من وجهة النظر الجيولوجية إلى الأقسام الآتية:-

*البيئة الجبلية – الصحراوية:

تعتبر هذه البيئة الجبلية – الصحراوية البيئة الرئيسية التي تميز اليمن بصفة عامة وتشمل: مناطق سهل تهامة، وهضاب البحر الأحمر، والمرتفعات اليمنية، والهضاب الشرقية الجنوبية والشمالية، وكذلك وادي الجوف والربع الخالي، ويتميز كل إقليم من أقاليم هذه البيئة بخصائص طبيعية تميزه عن غير من الأقاليم.

* البيئة الساحلية:

تتركز هذه البيئة في الشريط الساحلي من سهل تهامة الذي يوازي البحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي وتتميز هذه البيئة عن البيئات الأخرى بظروفها البيئية الخاصة بها.[1]

خريطة(١) اقسام البيئة اليمنية

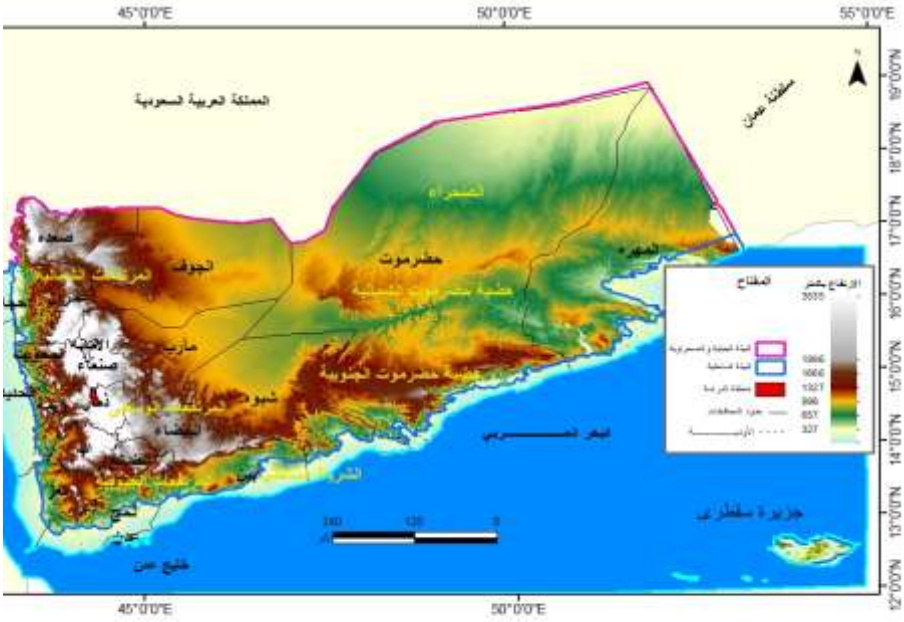

المصدر: فهد الضلعي، ٢٠١٧م*

***السمات المناخية:-**

تقع اليمن بوجه عام ضمن نطاق الصحاري المدارية الحارة الذى يمتد من البحر الأبيض المتوسط في الشمال والإقليم المداري في الجنوب، وبين الساحل الأفريقي المطل على المحيط الأطلسي في الغرب، ووسط آسيا في الشرق، علما بأن هناك مناطق تستثنى من هذه القاعدة، ونعني بذلك المناطق التي يشوب طبيعتها المناخية بعض مظاهر المناخ الموسمي، المتمثل في

[1] ينظر:- صلاح عبد الواسع الخرباش. محمد ابراهيم الإنبعاوي، جيولوجية اليمن، مركز عبادي للدراسات والنشر، صنعاء، ١٩٩٦م، صـ ١٦٠ - ١٦٧.

بعض جهات اليمن، ويقصد به موسم هبوب الرياح الموسمية أو الفصلية التي تختلف عن الرياح الموسمية التي تؤثر على مناخ شرق وجنوب شرق آسيا[١]، ويظهر أثر هذا الموقع جليا في المناطق السهلية والمنخفضة، حيث ترتفع فيهما درجة الحرارة وتقل كمية الامطار كما هو الحال في المناطق الساحلية[٢]، وتخضع اليمن بصفة شبه دائمة لهيمنة المناخ الجاف، إلى شبه الجاف باستثناء بؤرة واحدة فقط تقع في مرتفعات إب الواقعة عند التقاء المنحدرات الغربية و الجنوبية للكتلة الجبلية الغربية المرتفعة، تتمتع بمناخ شبة رطب.

وتتفاعل في تشخيص الصورة المناخية العامة لليمن ثلاث مؤثرات أساسية هي:

١- الموقع من المسطحات المائية المجاورة وهي المحيط الهندي وبحاره العربية الهامشية، إضافة إلى البحر الأبيض المتوسط.

٢- طبيعة الدورات الهوائية العامة المسيطرة على جنوب الجزيرة العربية.

٣- الوضع الطبوغرافي الخاص باليمن[٣].

ثانياً:- تاريخ التراث المعماري في اليمن:

بدأت حياة الناس- حجر وبشر- منذ القدم تأخذ أشكالاً لتجمعات مدنية بين عامة الناس؛ لتتحول لتأخذ شكل التوطن في مستقرات بشرية على كوكب الأرض، بينت للعالم بشائر ملامح عمارة المدائن البدوية والريفية والحضرية[٤]، ويشير تتبع جذور التكوينات العمرانية للجمهورية اليمنية إلى أنها نشأت وتكونت عبر التاريخ استجابة لنظام إقتصادي

[١] الحفيان، عوض ابراهيم عبد الله،٢٠٠٤ ،الجغرافيا العامة للجمهورية اليمنية (عوامل التباين والتالف البيئة اليمنية) سلسة اصدارات جامعة صنعاء، رقم ٨ ، ص١٠٩

*فهد محمد الضلعي، الأخطار الطبيعية والبيئية وانعكاساتها السوسيوإقتصادية في قاع جهران – اليمن، أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، كلية الآداب والعلوم الانسانية، المحمدية، ٢٠١٧م، صـ ٢٣.

[٢] عبد الله محمد احمد، جغرافية اليمن الطبيعية، سلسلة الكتاب الجامعي، المنتدى الجامعي للنشر والتوزيع، صنعاء، ٢٠٠١م، ص٥٦

[٣] قادري عبد الباقي احمد، الامكانات الطبيعية للتنمية الزراعية في اليمن وابعادها البيئية، الملتقى الثاني للجغرافيين العرب، القاهرة ٢٠ – ٢٣ نوفمبر ٢٠٠٠م، صـ ٧.

[٤] عبير محمد رضا الشاطر. هشام محمد جلال أبو سعدة ، فن وعلم بناء عِمارة وعُمران المدائن الحضرية التصميم الحضري، مجلة الإمارات للبحوث الهندسية ١٨ (١) ١٥-١ (٢٠١٣) .

إجتماعي بيئي، كان من حصيلته نشأة سلسلة من المراكز العمرانية الاستيطانية شكلت منظومة عمرانية اكتسبت ملامح محددة في نسيجة العمراني، كان ذلك نتاجا لعمليات بطيئة من التحولات والتأثيرات المتبادلة بين البيئة والعمران، وأن صمود هذا النمط العمراني أمام المتغيرات والكوارث الفجائية لألاف السنين لم يكن له أن يكون لولا قدرته على التكيف باختلاف العلاقات والتوازنات الإجتماعية الإقتصادية والبيئية، حيث كان تطور أي مركز عمراني عملية مستمرة عبر الأجيال المتعاقبة، إذ لجأ السكان إلى تطبيق خبراتهم التراكمية والدروس المستقاه من البيئة المحلية في حل المشكلات ذات الطبيعة القاسية، و في الفترة الأخيرة تعرض هذا النظام المستقر لتغيرات فجائية[١] باتت تشكل خطراً على بقائه.

كشفت العديد من الدراسات الأثرية التي أجريت من قبل العديد من البعثات الأمريكية والأوربية واليمنية على مواقع متفرقة في اليمن منذ بداية القرن التاسع عشر وحتى نهاية القرن العشرين عن وجود دلائل تدل على أنها سُكنت منذ العصر الحجري القديم، وتعود المستوطنات البشرية الأولى في اليمن إلى العصور الحجرية الأولى، إذ وجدت الكثير من المواقع التي تعود إلى العصور الحجرية (القديمة والوسطى) في مختلف مناطق اليمن، فضلاً عن مواقع العصر الحجري الحديث، والعصر البرونزي، والعصر الحديدي، إذ وجدت بقايا معمارية بنائية سكنية صغيرة مكونة من مساكن دائمة تعود إلى العصر الحجري الحديث في كل من وادي دوعن ووادي يناعم والنجد الأبيض، وتعود الطبقات السفلى فيها إلى الألف السادس قبل الميلاد،[٢] وبعد اكتمال المقومات الإقتصادية بالتعرف على استعمال الفخار بعد التعرف على تربية الحيوان والزراعة، ظهرت البدايات الأولى للعمارة التي تلبي إحتياجات الإنسان في جنوب شبه الجزيرة العربية في بداية العصر البرونزي، والذي يمكن أن نعيده إلى

١) سيف علي القباطي. علي حمود المغربي، انظمة دعم القرار والتخطيط العمراني المتكامل (IPDSS) لتقييم المخاطر: معالجة منهجية، تطبيقية لعمران منطقة حضرموت ونطاقاتها، المؤتمر الهندسي الثاني، كلية الهندسة، جامعة عدن، الجمهورية اليمنية، ٣٠- ٣١ مارس ٢٠٠٩م ص١٧١.

٢) احمد ابراهيم حنشور، الخصائص المعمارية للمدينة اليمنية القديمة(دراسة تحليلية)، اطروحة دكتوراه، جامعة عدن – كلية الآداب- قسيم التاريخ، ٢٠٠٧، ص٢٥.

الفترة ما بين الألف الرابع والثاني (ق.م) إستناداً إلى نتائج تحليل الكربون ١٤ للعينات والدراسات التحليلية للفخار الذي عثر عليه في المواقع المكتشفة التي تعود إلى العصر البرونزي في اليمن في كل من المرتفعات الشرقية والوسطى وحضرموت وتهامة، وساعدت الأبحاث الأثرية المتعاقبة في الكشف عن معلومات مهمة حول البدايات الأولى لظهور عمارة العصر البرونزي وتنوعه الإقليمي، وعززت من معارفنا في إدراك وفهم ظهور المجتمعات القديمة في المنطقة.

كما كشفت الأبحاث الأثرية عن عدد كبير من مواقع عصور ما قبل التاريخ، في منطقة تمتد من المهرة في أقصى شرق اليمن، إلى تهامة في الغرب، وعلى الرغم من مضي أكثر من قرنين من الزمان، منذ أن بدأ البحث الأثري في اليمن، فإن كثيراً من المعلومات عن النشاط الحضاري والإنساني لا تزال مجهولة، خاصة تلك التي تتعلق بعصور ما قبل التأريخ، وكل ما لدينا هو مجموعة من الدراسات العلمية التي أجريت في عدد من مناطق جنوب الجزيرة العربية التي لم تكتمل في غالبها؛ نتيجة للتقلبات السياسية التي تؤثر على عمل الباحثين في مجال الآثار بشكل كبير، أضف إلى ذلك الأثر البالغ للطبيعة الجغرافية للبلد في توزيع المواقع الأثرية المشتتة في طول البلد وعرضها [١].

ظهرت الممالك اليمنية القديمة كممالك ذات كيان سياسي مع بداية الألف الأول (ق.م)، وشكلت الأساس الطبيعي للانتقال إلى المدن ذات الطابع المعماري المميز لكل مدينة على حدة، حيث أدى تمركز السلطة والتجارة في هذه المدن إلى التنوع المعماري في المدينة الواحدة وزيادة الاهتمام بالمظهر الخارجي الجمالي، خصوصا في بناء المعابد وقصور الحكام، وتميزت هذه المرحلة بكثرة مكتشفاتها المعمارية مقارنة بعمارة العصر البرونزي وتنوعها، الأمر الذي شكل واحداً من أهم وأبرز مظاهر وجودها.[٢]

[١] خلدون هزاع عبده نعمان، مكتشفات اثرية جديدة في اليمن باستعمال التقنيات الحديثة، مجلة كلية الآداب – جامعة ذمار، العدد ١٣، ٢٠١٩م، صـــــ١١٥.

[٢] احمد ابراهيم بن ابراهيم حنشور، مصدر سابق، ص١٦-٢٦.

سجل الإنسان اليمني القديم منجزاته المعمارية في النقوش، سواءً كانت تلك المنجزات عامة أو خاصة، وذلك في ألواح حجرية مربعة أو مستطيلة مهندمة(موقصة) كتب عليها بالمسند أسماء لأصحاب البناء سواء كانوا ملوكا أو غير ذلك، ثم من عاونهم في البناء، ثم يودع في حماية المعبود الخاص وبقية المعبودات العامة، وكان يتم وضع نقش البناء أثناء عملية البناء والتشييد، كما تتضمن نقوش البناء مصطلحات بناء فنية، عادة ما تكون متتالية، حتى يعتقد القارئ أنها مترادفة، وربما تعذر عليه معرفة تفاصيل أجزاء البناء منها وذلك لفقر قاموس اللغة اليمنية القديمة.[1]

تعتمد العمارة على توافر مواد البناء التي يتم التشييد بها، والعلاقة بين الشكل المعماري والمادة البنائية هي حصيلة الخبرة الإنسانية في التعامل مع البيئة المحلية واستثمار مواردها وخاماتها المختلفة، بما يجعل العمارة تعبر عن المستوى الحضاري والتقني الذي بلغه المجتمع، وقد أدى الاستخدام الواسع لمواد بنائيه محددة إلى وجود أشكال معمارية معينة تصبح بتكرارها مألوفة إجتماعيا، بما يعطيها أبعاد محلية مميزة وقد قُسم التراث المعماري اليمني طبقا لظروف البيئة المحلية إلى الآتي:

- المدن (النمط المعماري التقليدي) - القصور- القلاع - الحصون .

* المدن (النمط المعماري التقليدي): هو طابع عمراني تقليدي متناغم ومنسجم مع البيئة المحيطة، وعند تنفيذه يتم مراعاة جميع العوامل الجغرافية: من موقع جغرافي، وجيولوجيا، وكذا العوامل المناخية وعناصرها، إضافة إلى العوامل الإجتماعية المتمثلة بالعادات والتقاليد، كما تتميز العناصر التشكيلية في العمارة التقليدية بخاصية التطوير والتحوير، لتلاءم العادات والتقاليد الموروثة والتعاليم الإسلامية، باعتبار أن التصميم العضوي ووحدة النسيج العمراني على مستوى التجمعات العمرانية السمة الغالبة في العمران التقليدي، حيث تمتاز العمارة التقليدية بوضوح توزيع

[1]) انور محمد يحيى محمد العامر، القصر في اليمن الحديث بين الخبر و الأثر، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة صنعاء، كلية الآداب، قسم الاثار، ٢٠١٤م، ص٦٧.

العناصر الانتفاعية، سواء على مستوى المبنى أو النطاق العمراني، وذلك من خلال تصنيفها إلى عناصر رئيسية وثانوية بما يتناسب مع خصوصيتها[١]، كما في مدينة شبام حضرموت و مدينة صنعاء القديمة الواقعة في إقليم المرتفعات الوسطى اليمنية ضمن قاع صنعاء المحاط بالجبال، حيث نجد أن الفن المعماري لهذه المدينة معبراً عن الظروف البيئية والمناخية للمنطقة.

- القصور: هي المنشآت المعمارية التي عرف عنها بروعة عمارتها العجيبة وتعدد طوابقها، وهي مباني معدة لإقامة الملك فيها وإدارة الحكم من خلالها، ونظرا لأهمية القصر ودوره السياسي في اليمن القديم، كان يجعل منه الهدف الأول في الحرب لأن سقوطه أو الاستيلاء عليه يعني إنهيار النظام والحكم وسلطة الملك، فهو مركز الحكم والكيان السياسي،[٢] مثل قصر السلطان الكثيري في سيئون حضرموت، قصر غمدان وقصر السلاح في صنعاء وغيرها.
- القلاع: هي منشئات عمرانية تقام على أطراف المدن في العصر الإسلامي، إذ كان يتمركز بها الحاكم وبها أغلب إدارات الدولة، فهي منشئات تضم وحدات معمارية دفاعية وأخرى مدنية[٣]، ويمكن تعريفها أيضا بأنها منشئات حربية أوسع من البرج ولكنها أصغر من مدينة محصنة، وهي لغرض الإقامة وأيضا دفاعية في هيئتها، وهذا التداخل المعقد يجب أن يكون وحدة مستقلة، وليست جزء من المدينة ويمكن أن تكون داخل المدينة، ويكون لها القدرة والإمكانية على عزلها عن المدينة بواسطة

[١]) فهد صالح جوهر، دراسة تأصيل قيم الهوية المعمارية التقليدية في مباني اقليم حضرموت بالجمهورية اليمنية(مدينة المكلا كدراسة حالة)، مجلة الاندلس للعلوم التطبيقية، العدد٥، المجلد ١١، يناير ٢٠١٦، ص١٩.

[٢]) عبد الله مشاري النفيسي، عمارة القلاع والحصون في الحضارة العربية و الاسلامية ومجالات التنمية الاقتصادية والسياحية والثقافية والتاريخية، مجلة علوم وفنون، المجلد ١٦، العدد الاول يناير ٢٠٠٤، ص١٦٧.

[٣]) ينظر: مبروك محمد يحيى الذماري، القلاع في تهامة اليمن خلال الفترة(٩٤٥- ١٣٣٦ه / ١٨٣٥- ١٩١٨م)، اطروحة دكتوراه منشوره، كلية الآداب والعلوم الانسانية – جامعة الحسن الثاني المحمدية الدار البيضاء، ٢٠١٤، ص١٦٦.

إغلاق بوابتها وسحب الجسر المؤدي لمدخلها[1]، ومن أمثلته: قلعة القاهرة بمدينة تعز، وقلعة الضحي وقلعة مدينة زبيد في محافظة الحديدة وغيرها من القلاع في الكثير من المناطق اليمنية.

- الحصون: منشئات معمارية أكبر حجما ومساحة من القلاع، وتشتمل على وحدات معمارية، لا مجال فيها لإقامة المدنيين، ويكون الحصن خارج المدينة بأعلى قمة تلة أو جبل يجاور المدينة يلجأ إليه الحاكم حينما تتعرض المدينة لهجوم معادي، ويستطيع التحصن فيه لفتره كبيرة، إذ أن به ما يحتاجه من المؤنة والغذاء والماء والسلاح، مثل: حصن حب بجبل بعدان، وحصن ثلا في صنعاء[2].

ثالثاً:- مشاكل التراث المعماري وطرق المحافظة عليه:

شهدت الإنسانية خلال القرن الحالي العديد من الحروب المدمرة التي أظهرت مدى ضعف التراث العمراني و الإنساني عامة أمام القوة التدميرية للأسلحة و الحروب. و بإختفاء العديد من المباني الأثرية أثناء الحرب العالمية الثانية بدأ الإنسان يدرك أهمية العمل في الحفاظ على التراث العمراني من الزوال. فبالرغم من التآكل الطبيعي عبر الزمن و تأثير الكوارث الطبيعية من زلازل و فيضانات و خلافه على التراث العمراني، فإن تأثير الإنسان على التراث العمراني كان أشد و أكبر، في حين أثرت التكنولوجيا في تسهيل التطور العمراني السريع و اختفاء العديد من المباني و المناطق الأثرية لإفساح الطريق لمد الطرقات و إنشاء المشاريع العامة و الصناعية الكبيرة، و ساهمت الصناعة في زيادة التلوث البيئي للهواء و المياه مما أثر

[1]) عبد الله مشاري النفيسي، عمارة القلاع والحصون في الحضارة العربية و الاسلامية ومجالات التنمية الاقتصادية والسياحية والثقافية والتاريخية، مجلة علوم وفنون، المجلد ١٦، العدد الاول يناير ٢٠٠٤، ص١٦٧.

[2]) ينظر: مبروك محمد يحيى الذماري، ٢٠١٤، مصدر سابق.

تأثيراً مباشراً على التراث العمراني، فبالإضافة للتلوث الناتج من عوادم السيارات أنتشرت مداخن المصانع لتنشر في الهواء الملوثات التي تؤثر على الإنسان و الجماد معا[١].

و خلال العقود الماضية شهدة البيئة الأثرية في اليمن تدهوراً ملحوظاً، حيث ساهمت عدة عوامل في هذا التدهور منها: تحسن الوضع الاقتصادي الذي شهدته البلاد من سبعينيات القرن العشرين، الذي ساهم في إنتقال المجتمع تدريجيا من حياة الريف المعتمدة أساسا على الزراعة، إلى المدينة التي تقوم على الصناعة، والخدمات، والنمو الديموغرافي، وهجرة القبائل من مختلف أرجاء الوطن واستقرارهم بالمدن، كانت هذه العوامل كفيلة لأن تشهد مختلف المدن اليمنية تحولات مست مختلف الجوانب الإقتصادية، والفكرية، والثقافية، والإجتماعية، مما أنعكس سلبا على التراث المبني بكل أنواعه، وذلك بتزايد عوامل ومظاهر التلف في العمائر الدينية كتوسيعها أو تهديمها لأنها صارت لا تلبي حاجيات روادها، أو في العمائر المدنية التي تشهد احتكاكاً يومياً ومؤثراً بساكنيها، أو تلك المنشآت الدفاعية التي تأثرت بالتوسعات العمرانية، وسوء ترميمها، واستعمال مواد بناء غير محلية، فضلا عن ما تمر به البلاد من حروب داخلية، وخارجية، وازمات سياسية، كل هذه العوامل وغيرها جعلت التراث المبني في اليمن يفقد سماته التاريخية شيئا فشيئا في ظرف زمني قصير.

و قد تعرض التراث المعماري والعمراني للعديد من المشكلات البيئية التي أثرت وتؤثر عليه سلبا سواء على المستوى المادي، أو المستوى البصري، أو كليهما معا، وتؤدي في النهاية إلى تدمير وضياع هذا التراث سواء على المدى القصير أو البعيد، ولذلك كان لابد من تحديد هذه المشكلات وتصنيفها في الآتي:[٢]

أولاً/ مشاكل التراث المعماري في البيئة اليمنية:-

يمكن حصر هذه المشاكل في الآتي:-

[١]) ياسر عثمان محرم محجوب، تأثير التطور العمراني الحديث على التراث العمراني في الإمارات دراسة حالات في دبي والعين، ندوة الحفاظ على التراث العمراني في الإمارات، ٣- ٥ يونيو ١٩٩٥ دبي - الإمارات العربية المتحدة.

[٢]) محمد عبد الفتاح احمد العيسوي، مصدر سابق، ص٤.

١- الاخطار والمشكلات البشرية:-

تعد الاخطار البشرية العامل الرئيس الذي ساهم في تعرض العديد من التراث العمراني والمعماري في مدن وقرى اليمن التاريخية للدمار والضياع، بسبب عدم توفر الحماية اللازمة له في ظل حالات الإهمال والتعديات بقصد أو بغير قصد، كما يحدث مثلا من طمس للمعالم المعمارية وبشكل كبير في السنوات الأخيرة، بحثا عن الشراء الموهوم من قبل بعض المتاجرين على حساب ذلك الموروث الأصيل، أو تحت مسمى التأهيل والتوسع وغيرها من العوامل التي تؤدي مع مرور الزمن إلى اختفاء المعالم المعمارية، وتأتي أجيال جديدة لا تعرف شيئا مما كان من تراث،[١] ويعزى هذا إلى عدم الوعي بأهمية الممتلكات الأثرية وعدم إدراك خطورة بعض الأعمال التي يمارسها وتؤثر سلبا على المباني،[٢] ويمكن إجمال الأنشطة البشرية السلبية على التراث العمراني في اليمن فيما يلي:

أ-النمو السكاني:

تعكس حالة المدن اليمنية التاريخية اليوم مظاهر التدهور الناتج عن التزايد السكاني(جدول١) ومدى تأثيره على التراث المبني، بسبب عشوائية التعمير والحاجة الماسة للسكن، بحيث أصبحت المدن العتيقة تضم أحياء مكدسة ومتدهورة وتميل إلى العشوائية، وفي غياب الاهتمام بهذا التراث ازداد تدهوره حيث يتجلى ذلك من خلال المباني المنهارة وتراكم النفايات بها كما أنها اصبحت تشكل مرتعا خصبا للمنحرفين أو آيلة للسقوط و تهدد حياة الساكنة والمارة.[٣] فضلا عن الاهمال والجهل بقيمة المعالم الأثرية وتدهور المستوى الثقافي

---

[١]) محمد بن هاوي باوزير، اشكالية الحفاظ على التراث العمراني والمعماري التقليدي في اليمن وعلاقة المعماريين والاثريين والمؤرخين بعملية الحفاظ، المؤتمر الهندسي – الثاني – كلية الهندسة- جامعة عدن – الجمهورية اليمنية،٣٠ – ٣١ مارس ٢٠٠٩م، ص١١٧.

[٢]) عمر بن محمد زعابة، آليات وطرق حفظ وتسيير التراث المبني في وادي مزاب، اطروحة دكتوراه، جامعة ابي بكر بلقايد، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، قسم التاريخ والاثار شعبة الاثار،٢٠١٦ م، ص١٥٦.

[٣]) ينظر: عبد المجيد السامي. السعدية حماني، التراث العمراني واستراتيجية التأهيل الحضري نموذج مدينة الجديدة، منشورات الملتقى الثقافي لمدينة صفرو. التأهيل الحضري بالمغرب، الدورة السادسة والعشرون ٢٠-٢١ مارس ٢٠١٥م، ص١٧٨

العام، يجعل العامة من الشعب يتخذ الأطلال الأثرية محاجر يأخذون أحجارها ومواد بنائها، فيزيدونها خرابا وتهدما واحيانا القضاء عليها تماما، وهي الإشكالية التي تعاني منها أغلب المعالم الأثرية المعمارية في اليمن، وخير مثال على ذلك قصر هرجب في ظفار، و قصر شهران في بينون في وسط اليمن*، إذ تعرض القصران إلى نهب كل محتوياتها بما فيها الاحجار التي استخدمت في بناء المنازل سواء للزينة مثل رؤوس الحيوانات أو النقوش، أو لإكمال البناء، واصبحت المباني التي تشكل ذاكرة اليمن وهويتها تواجه العديد من التحديات خصوصا في مجال العناية بها وترميمها والذي كان عند القيام به لا يخضع لأدنى الشروط المعمول بها دوليا في هذا المجال، وقد توقف هذا العمل خلال العقد الماضي نتيجة ما تمر به اليمن حروب وازمات سياسية واقتصادية.

جدول(١) تطور عدد السكان في اليمن منذ ثمانينات القرن الماضي

السنة	عدد السكان (نسمة)
١٩٨٨/٨٦	٧٧٨٥٦٧٢
١٩٩٤	١٥,٨٣١,٧٥٧
٢٠٠٤	٢١,٣٨٥,١٦١
٢٠١٦	٣٢,٠٨٠,٣٠٠

المصدر:- الجهاز المركزي للإحصاء، عدد السكان في جميع محافظات الجمهورية اليمنية حسب تعدادات، ١٩٨٦،١٩٨٨،١٩٩٤،٢٠٠٤م، وإسقاطات ٢٠١٦م.

- قصر هرجب هو: القصر الذي بناه لملك الحميري شرحبيل يعفر في منطقة ظفار وسط اليمن وعاش في المدة ٤٤٠-٤٥٧ ميلادي.
- قصر شهران هو: القصر الذي بناه اقيال بينون برعاية سيدهم شمر يهرعش سنة ٤٢٠ حميري. ٣٠٥ ميلادي بحسب تاريخ النقش الذي يؤرخ بناءه.
- المصدر: مقابلة مع د. فضل محمد العميسي، استاذ الفنون والعمارة اليمنية القديمة المساعد، قسم الآثار والمتاحف، كلية الآداب، جامعة ذمار، بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٢٠م.

ب-المشكلات السياسية والحروب:-

عاشت اليمن العديد من الحروب الداخلية منذ القدم، والأهم من ذلك الإهمال لبعض المعالم المعمارية وعدم الاهتمام بها، فضلا عن عبث الإنسان المستمر بقصد أو بغير قصد دون رادع له، وتعد الحروب من اخطر ما يحدثه الإنسان في التراث بشكل عام والعمارة التقليدية بشكل خاص، ويزداد خطر الحروب مع تطور تقنيات الحرب وادواتها، وقد مثلت الحروب والغزوات منذ القدم معاول هدم وتخريب لجميع مظاهر العمران[١]، وما تشهده اليمن من اعتداء سافر وحرب عبثية بدأت من ٢٦/ مارس/ ٢٠١٥م ولا زالت مستمرة حتى الوقت الراهن هذه الحرب دمرت الآثار والمواقع الأثرية والمتاحف الأثرية والمؤسسات المعنية بالآثار، باستخدام الاسلحة الجوية الاشد خطورةً وتدميراً بما تلقيه من صواريخ وقنابل ثقيلة وغيرها، وقد تهدمت خلال هذه الحرب الكثير من المباني الأثرية وذهبت معها موروثات حضارية يستحيل تعويضها، وذلك أمام مرأى ومسمع من العالم والمؤسسات والمنظمات العالمية التي تدعي مسؤوليتها عن الآثار والتراث المعماري والثقافي في العالم، (صورة ١).

صورة(٢) قصف قلعة القاهرة تعز بالطيران ٢٠١٥م

[١]) ينظر: عبد الناصر بن عبد الرحمن الزهراني، إدارة التراث العمراني، مجلة دراسات أثرية، الجمعية السعودية للدراسات الأثرية، العدد ٧، ٢٠١٢م، صـ١١٤

ج- أعمال الهدم والتخريب:

يقوم الأفراد والسلطات بهدم المباني القديمة وتغيير معالمها، رغبة في التجديد للحصول على عمارة حديثة أو إقامة منشأه أو شق طريق أو غيره، وفي الكثير من الحالات فإن ضعف الرقابة، وانعدام الوعي لدى المواطنين يشجع على استغلال المباني التقليدية المهجورة، والاطلال الأثرية المهملة كمحاجر، فتنزع أحجارها ومواد بنائها، مما يزيد من خرابها، وتهدمها، وضياع معالمها[1]، كما حصل في مدينة ظفار الأثرية، حيث أُخذت أحجارها لبناء المنازل الحديثة، كما يلجأ لصوص الآثار إلى تخريب المباني الأثرية والتاريخية لسرقة عناصرها الزخرفية والمتاجرة بها كما حدث في العديد من المواقع الأثرية في اليمن، وخصوصا بعد أن تركت وانتقل السكان للسكن في المباني الحديثة مع بداية تحسن الاوضاع الاقتصادية والمعيشية في المنطقة.

د-المشكلات التنظيمية والتقنية:-

زاد الاهتمام بقضايا التراث الثقافي والطبيعي في المرحلة المعاصرة لأسباب عديدة، منها تنامي المشكلات التنظيمية داخل المناطق التاريخية، والتي سببتها إلى حد كبير المخططات التنظيمية في الكثير من بلدان العالم، فظهر نتيجة لذلك الاكتظاظ العمراني وثلوث البيئة وتدهور أوضاع المباني والتشوه البصري في كثير من المدن،[2] والمناطق التاريخية، وفي اليمن وخصوصا المدن تعددت المشكلات التنظيمية والتقنية المؤثرة على التراث العمراني فمنها مشاكل سطحية ومنها مشاكل عميقة تؤثر على سلامة المبنى الأثري وكفاءته، وأهم أشكال تلك التأثيرات:-

- البناء الملاصق للأثر حيث يتم بناء منشآت و مبانى جديدة ملاصقة للأثر مما يؤثر على الشكل العام للأثر، و على سلامته الإنشائية و المعمارية، ويتم إضافة الوان و دهانات للأثر مما يشوه شكله الخارجى و يغير من الإحساس به و بتاريخه، فضلا

[1]) المصدر نفسه، صـ١١٥ .
[2]) عمر بن محمد زعابة، مصدر سابق، ص٢٤.

عن إضافة مباني و منشآت سواء داخلياً أو خارجياً للأثر نفسه مما يؤثر على سلامة المبنى بالإضافة إلى تغيير شكله الخارجى، و تغيير شكل الأثر و الواجهات بإضافة أو إغلاق فتحات به.

- عمل فتحات في الجدران للمكيفات مما يؤثر على الحوائط و سلامتها الإنشائية، و إدخال مرافق مياه و صرف و كهرباء و إضافة اجهزة استقبال تليفزيوني.
- تغيير استخدام البناء من الاستخدام الأصلي إلى استخدام آخر غير مناسب يؤثر على سلامة المنشأة كأن يتحول المبنى إلى مخزن.
- الكثافة السكانية و التكدس السكاني و تأثيره على الأثر من حيث الإحتياجات الإنسانية و المرافق، و عمل تعديلات داخلية بالتقسيم أو إضافة غرف و خدمات و خلافة .
- التطوير العشوائي أو المخطط للمناطق الأثرية وما ينتج عنه من إحداث تغييرات شاملة لتلك المناطق، فضلا عن تأثير البيئة المحيطة في التقليل من أهمية الأثر نتيجة استخدام طابع معماري لا يتناسب مع المنطقة أو استخدام الوان وتفاصيل معمارية غريبة، كل هذه التأثيرات تمت ملاحظتها في أحياء مدينة ذمار القديمة.[1]

د-المشكلات الاقتصادية:-

يمثل التطور العمراني مظهر من مظاهر التطور الإنساني في العصر الحديث، مثلما كان في كافة عصور التاريخ، حيث تأثرت البيئة العمرانية باحتياجات كل مرحلة من مراحل التطور الإنساني و تغيرت تبعا لتغيرها، و ما يعتبر اليوم تراثا معماريا كان في الماضي جزءا من الحياة اليومية مثله مثل ما ننتجه اليوم من مباني و من منشآت، وقد تأثر التراث العمراني بالتطور

[1])-ياسر عثمان محرم محجوب، تأثير التطور العمراني الحديث على التراث العمراني في الإمارات دراسة حالات في دبي و العين، ندوة الحفاظ على التراث العمراني في الإمارات دبي - ٣-٥ يونيو ١٩٩٥م الإمارات العربية المتحدة .
-المشاهدات الميدانية.

العمراني في العصر الحديث تأثيراً غير مسبوق نظراً لسرعة و شدة التطور الإنساني خلال هذا القرن بصورة لم تحدث في التاريخ من قبل.[١]

ويعتبر التحدي الكبير الذي يواجه المواقع الأثرية والمباني التاريخية والأحياء والمدن القديمة في الوقت الحاضر في اليمن ومنها مدينة ذمار هو أنشطة التوسع العمراني سواء الأفقي أو الرأسي، الذي يؤدي إلى هدم العديد من المباني التاريخية واستبدالها بمباني حديثة ذات ارتفاعات عالية وتصاميم حديثة، وتؤدي هذه الأنشطة إما إلى هدم وفقدان المباني القديمة أو إلى تشويه المنظر البصري بإنشاء مباني بتصاميم حديثة وبارتفاعات عالية تخلق تلوث بصري في المناطق والأحياء القديمة،[٢] وبالنسبة إلى مدينة ذمار القديمة فإن هناك العديد من المباني القديمة سواء كانت بيوت أو دكاكين تم إزالتها واستبدالها بمباني حديثة تتكون من شقق سكنية للإيجار أو محلات تجارية حديثة.

يعتبر التطور الهائل في مجال العمارة والبناء نتيجة للقفزة النوعية التي أحدثتها مواد واساليب البناء الحديثة المتطورة، وكذلك التكنلوجيا من وسائل ومعدات، أدى إلى انتشار العمارة الحديثة بشكل كبير في مختلف بلدان العالم، وبدأت العمارة الخرسانية تشغل حيزاً كبيراً وتحل تدريجياً محل العمارة التراثية ليس في بلادنا فقط وإنما في مختلف بلدان العالم وخصوصا عالمنا العربي والإسلامي، وانتشرت العمارة الحديثة في اليمن وبنطاق واسع في مختلف المناطق اليمنية وتتنوع حسب العوامل الطبيعية والمناخية.[٣]

---

[١]) دانه عمرو . سهير عم، دور التعليم الجامعي في توجيه المعماري نحو الحفاظ على استدامة الموروث الثقافي العمراني (دراسة مقارنة)، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، جامعة عمان الاهلية، الاردن، المجلد ٢١، العدد٢، ٢٠١٨م، ص١٠٢

[٢]) ينظر: سلمان أحمد المحاري، حفظ المباني التاريخية مبان من مدينة المحرق، المركز الإقليمي لحفظ التراث الثقافي في الوطن العربي (إيكروم – الشارقة)، ٢٠١٧، ص ١٤٠.

[٣]) محمد حمود احمد الكبسي، العمارة الحديثة في اليمن وعلاقتها بالعمارة التقليدية، المؤتمر الهندسي الثاني- كلية الهندسة- جامعة عدن – الجمهورية اليمنية- ٣٠-٣١-مارس- ٢٠٠٩م.

٥-التلوث:

يعد تلوث الهواء من الظواهر التي يرجع عمرها إلى عمر الحضارات القديمة ، وقد بدأت هذه الظاهرة منذ معرفة الإنسان للنار أي قبل حوالي ٥٠ ألف سنة ، إلا أن حجم التلوث آنذاك كان محدودًا لا يتعدى كهف الإنسان الأول ، وبدأت تتضح ظاهرة التلوث الهوائي في العصور الوسطى بسبب زيادة معدلات النمو للسكان والصناعة.

وينجم القسم الأكبر من الملوثات الجوية عن حرق الوقود في المحارق والأفران والمصانع، لينتج أكاسيد مثل أكاسيد الكبريت وأكاسيد النيتروجين والتي تتفاعل مع الماء لتكون أحماضًا قوية تتفاعل مع المادة الأثرية وتدمرها كما هو موضح بالمعادلات الآتية:

$$SO_2 + H_2O \longrightarrow H2SO_3$$

$$NO_2 + H_2O \longrightarrow HNO_3$$ [1]

٢-المشكلات البيئية الطبيعية:-

تساهم العوامل البيئية في التأثير بشكل مباشر على المباني الأثرية وتلف التراث المبني، وينتج عنها أضرار جسيمة إذا لم تتخذ التدابير اللازمة، ومن بين تلك العوامل:

أ-العوامل البيولوجية: وتتمثل بالبكتيريا والفطريات التي تعمل على تآكل مواد البناء وتحللها، الحزازات والأشنات التي تنتشر في الاجواء الرطبة وتؤثر على الأسطح الخارجية، كما تؤثر جذور النباتات والأشجار على مواد البناء، كذلك الحيوانات مثل بعض الحشرات كالصراصير والنمل وبعض القوارض كالفئران وغيرها.

ب- عوامل التلف الفيزيوكيميائي: و تمثل بالتفاوت في درجات الحرارة وما لها من تأثير مباشر على المنشآت المعمارية بسبب عدم استقرارها بين الليل والنهار وتباعد مداها، فضلا عن التغيرات الكبيرة في معدلات الرطوبة وسرعات الرياح واتجاهاتها وما لهما من تأثير مباشر في تلف المباني الأثرية والإضرار بها وخاصة في اسطحها الخارجية للجدران واساساتها .

[1]) ابـراهيم بظـاظو. احمـد العمـايرة. أمجـد عـوض، العمليـات الطبيعيـة المـؤثرة علـى الفسيفسـاء، الانترنـت https: //www.getty.edu

ج- الأمطار والسيول: من الحقائق الثابتة أن المباني التاريخية والاثرية الموجودة في المناطق الجافة قليلة الامطار تكون اكثر بقاءً وتماسكا من تلك التي توجد في المناطق الرطبة وغزيرة الامطار، فالأمطار وخاصة الحمضية منها الناتجة عن تلوث الهواء تسبب للمباني الاثرية والتاريخية سواء ما هو مبني بالحجر أو ما هو مبني باللبن اخطارا جساما يصعب في كثير من الاحيان مجابهتها، مثل تفكك مونة البناء وتساقط ملاط الحوائط وضياع النقوش والألوان وتحرك الاساسات وإذابة المعادن والاملاح ثم تبلورها عند جفاف محاليلها مؤدية إلى تقشر الكتل الحجرية وتفتت سطوحها وسقوط ما تحمله من نقوش وكتابات وزخارف[1]، فضلا عن ما تتسبب به الأمطار الغزيرة و الفجائية من فيضانات مدمرة تضر بالمعالم الأثرية وتدمر التراث المعماري كما حدث في حضرموت ٢٠٠٨م، وكما حدث مؤخراً في المهرة جراء إعصار لبان الذي ضرب السواحل اليمنية الجنوبية والجنوبية الشرقية في شهر اكتوبر ٢٠١٨م، وما نتج عن ذلك من جرف للأبنية والاطلال قليلة المقاومة ودفن الكثير منها وأغرقها.

د- الزلازل: لا يمكن للإنسان التنبؤ بحدوث الزلازل كيف ومتى إلا قبل وقت قصير من حدوثها وذلك لدرء أخطارها، وتسبب الزلازل أضرارًا بالغة للمباني التاريخية والأثرية مثل الخلخلة والتشقق وأحيانًا الانهيار وغيرها من الأخطار وتتناسب هذه العملية مع شدة الزلازل ومدتها، أي أن الزلازل تتسبب في تدمير كثير من المواقع والمباني التاريخية وتركها مع الزمن أثرا بعد عين، كالزلزال الذي ضرب محافظة ذمار عام ١٩٨٢م بقوة ٦,٧ ريختر نتج عنه كثير من الأضرار وتدمير العديد من المباني الأثرية في مدينتي ذمار ومعبر وتأثرت كذلك العديد من الحصون في قرى المحافظة.

ثالثا:- طرق الحفاظ على التراث المعماري وحمايته:

يعد التراث العمراني في الجمهورية اليمنية إرثاً ضخماً ومنوعاً ضحت لبنائه أجيال متعاقبة وفق عاداتها وتقاليدها وظروفها الطبيعية والمناخية واحتياجاتها عبر العصور، والاهتمام بهذا

[1]) عبد المعز شاهين، ترميم وصيانة المباني الاثرية والتاريخية، سلسلة الثقافة الاثرية والتاريخية- مشروع المائة كتاب، العدد ٢٤، مطابع المجلس الاعلى للآثار المصرية، (بدون تاريخ)، ص١٧٢.

التراث وسيلة من وسائل التلاحم بين الماضي بأصالته والحاضر بتقنياته، إذ لا بد من التوافق بين الأصالة والمعاصرة حتى لا تصرفنا التوجهات التطويرية عن استثمار تراثنا الأصيل وتوظيفه بالشكل الأمثل في الحياة المعاصرة دون أن يشكل عبئا على التنمية[١].

أصبح الحفاظ على التراث العمراني مسئولية تاريخية إنسانية تساهم في الإبقاء على معالم الماضي لكى يراها أبناء المستقبل. فمنذ أن وعى الإنسان الحتمية التاريخية للماضي و الحاضر و المستقبل حاول تسجيل حاضره و الحفاظ على ماضيه ليراه المستقبل، و اصبح التراث العمراني يعكس الهوية الحضارية للإنسان: ماضيه و حاضره و مستقبله، و مع استمرار الغزو الثقافي للحضارات الغربية في العالم الثالث اصبح الحفاظ على الهوية الحضارية من خلال الحفاظ التراث العمراني هدفا أساسيا[٢].و الحفاظ يعني الحماية والمحافظة على الآثار والمعالم والمواقع التاريخية أي الإبقاء على هذه الشواهد كما وجدناها دون تغيير لملامحها أو تغيير جوهرها أو تشويه مظهرها أو إزالتها، لأن هذه الشواهد هي في الأصل معرضة للزوال بفعل الزمن ووسائل الهدم، فلابد من توثيق هذا التراث بكل الوسائل التقليدية والحديثة (بالرسم والتصوير والتوصيف، والحاسوب، وإعداد كتالوجات شاملة بالمواقع والمعالم ولا يغفل أي منها لأن ذلك يعني فقدانه للأبد، فالتراث مادة استراتيجية أي أنها إذا فقدت فلن تتجدد[٣]. وتعد عملية توثيق المباني التاريخية هي أول خطوات الحفاظ التي يجب أن تحظى بها هذه المباني.

وضعت خطط ومشاريع حديثة للاهتمام بالمدن التاريخية سواء في اليمن او غيرها من بلدان العالم العربي مثل: مدن دمشق وحلب وفاس والقاهرة والقدس وبغداد وصنعاء وغيرها، فقد تبين في قانون الاثار اليمنية رقم ٢١ لعام ١٩٩٤م وما جاء في الباب الثاني المتضمن حماية

---

[١]) جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، إدارة الثقافة، ميثاق المحافظة على التراث العمراني في الدول العربية وتنميته، ص٢، الانترنت http://www.alecso.org

[٢]) ياسر عثمان محرم محجوب، مصدر سابق، (بدون رقم صفحة).

[٣]) عبد الحكيم شايف، التراث الحضاري لمدينة عدن وسبل المحافظة عليه، ندوة عدن بوابة اليمن الحضارية، ص٢٧٧، الانترنت http://www.aden-univ.net

الآثار وصيانتها وترميمها، في المادة(١٠): تختص الهيئة وحدها بحماية الآثار وصيانتها وترميمها ويجوز لها أن تسمح لمالك العقار الأثري أو حائزه بإجراء الترميمات اللازمة للمحافظة عليه في الحدود التي تقرها السلطة الأثرية تحت إشرافها المباشر، كما يجوز لها أن تطلب منه القيام بالترميمات الناجمة عن سوء الاستعمال وإذا امتنع قامت بإجرائها على نفقته مع جواز إعفاؤه من النفقات في الحالات التي تدعو إلى ذلك)، وجاء في المادة (١٩): أن تتخذ الهيئة بالتعاون والتنسيق مع السلطات الأمنية والإدارات المحلية في زمن السلم أو الحرب كل التدابير اللازمة لحماية المواقع الأثرية والأبنية التاريخية والمتاحف[١]، ولاشك أن المخططات والدراسات واجهت معارضة شرسة تعبر عن الصراع بين دعاة المحافظة على القديم ودعاة التخلص منه وبسبب ذلك الصراع فقدت المدن كثيرًا من مبانيها التاريخية ونسيجها العمراني.

وللارتقاء بتلك المدن التاريخية وصيانتها وحفظها و لحماية المباني الاثرية يمكن اقتراح الإجراءات التالية:

١- إجراء مسح أثري أو تراثي للمنطقة المراد حمايتها للتعرف على أهمية المباني الأثرية والتراثية التاريخية والفنية والأثرية وعمل مخططات أولية لها وتوثيقها وتصويرها[٢].

٢- إعداد قوائم بالمباني الأثرية أو التراثية المراد حمايتها إعدادا لإصدار قرارات من الجهة ذات العلاقة وبذلك تكون للمباني الأثرية أو التراثية الحماية القانونية.

٣- المراقبة المكثفة: قد لا تكون الدراسات والتشريعات التي أتينا على ذكرها كافية لحماية المباني التاريخية، فكم من بناء أثري مسجل هدمه أصحابه ليقيموا بناءً حديثًا مكانه توخيًا لكسب مادي لهم أو أقاموا منشأة حديثة أو أجروا تعديلات أو إصلاحات تسيء إلى أصالته وقيمته التاريخية والمعمارية والفنية، كأن يستخدم المبني الأثري استخدامًا سيئًا يلحق الضرر به، وأحيانًا يهدم البناء الأثري وتؤخذ حجارته

١) قانون الآثار اليمنية، رقم٢١ لسنة ١٩٩٤م .
٢) محمد بن هاوي باوزير، مصدر سابق، ص١١٧.

للاستفادة منها في إقامة مبنى حكومي أو خاص أو تسرق عناصره الفنية المعمارية والزخرفية للإتجار بها وتهريبها إلى الخارج والأمر هنا يحتاج إلى ردع.

٤- التوعية: وتتلخص بتعريف المواطن على أهمية الآثار الثقافية والاقتصادية له ولغيره وانتهاز الفرص لإثارة اهتمامه بالتراث الحضاري وإشعاره بالمسؤولية.

٥- إشراك المواطنين في تحمل مسؤولية حماية التراث الحضاري الأثري والتراثي لتحسيسهم بالمسؤولية وذلك بإدخالهم ومشاركتهم في اللجان والمؤسسات الحكومية والأهلية الراعية لذلك الأمر ومن الضروري إحداث مؤسسات حكومية أو أهلية لتساعد على توعية المواطنين وشاغلي الأبنية الأثرية والتراثية والاتصال بالجهات الفاعلة في هذا المجال كالمجالس المحلية وسلطات الحكم المحلي أو سلطات الحكم المركزي كالوزارات المختلفة ومجلس النواب وشرح أبعاد قضية التراث وفائدتها للشعب والهوية وبالتالي مطالبتها بتخصيص الأموال اللازمة لصيانة تلك المباني وترشيد استخداماتها وإصدار التشريعات الناظمة لذلك[١].

و تتعدد مستويات الحفاظ على التراث العمراني تبعا لحجم و نوع التراث العمراني و أهميته و يمكن تصنيفها كما يلي:

١-الحفاظ على العناصر التراثية: و هو عادة ما يتم من خلال المتاحف للحفاظ على القطع و العناصر الأثرية بعد ترميمها و معالجتها بإسلوب علمي يضمن بقائها و سلامتها.

2-الحفاظ على المبنى الواحد: مثل عمليات الترميم و التجديد للمباني التراثية و تحويلها إلى متاحف أو مزارات سياحية، مثلما حصل في المتحف الحربي بصنعاء وقصر أروى بنت احمد الصليحي بمدينة جبلة.

[١] شوقي شعث، المعالم التاريخية في الوطن العربي. وسائل حمايتها وصيانتها وترميمها، http://search.emarefa.net detail< ،ص٢٩٨

3-الحفاظ على مجموعة من المباني: في حالة وجود مجموعة من المباني التراثية المتجاورة يتم الحفاظ عليها كمجموعة كاملة و تظهر القيمة التراثية للمجموعة أهمية كل وحدة[1].

٤-الحفاظ على ممر تراثي: في حالة وجود مجموعات من المباني التراثية تمثل اتصال بين منطقة و أخرى على جانبي ممر أو طريق .

٥-الحفاظ على منطقة تراثية كاملة: في حالة وجود منطقة كاملة تمثل التراث العمراني و يشمل ذلك المباني و الممرات التراثية كما في صنعاء القديمة.

٦-الحفاظ على المستوى الإقليمي: و يتم التخطيط له على مستوى الاقليم أو الدولة و يتضمن مستويات الحفاظ السابقة و يتكامل مع الحفاظ على مناطق أو ممرات تراثية أخرى.

7-الحفاظ على المستوى الدولي: و يتضمن الحفاظ على نماذج من التراث العمراني كمثال على التطور الإنساني عامة و عادة ما تشارك فيه الهيئات العالمية مثل اليونسكو[2].

المنهجية المتبعة في التعامل مع المدن التراثية المختلفة سواء كان مبنى أو حيز عمراني أو منطقة تاريخية ولها انواع :

-"الحفاظ بمفهومه الشامل "هو سياسة خاصة تهتم بالبيئة العمرانية ككل وتعالج المعالم التاريخية في حدود الاطار العام للمجتمع

- "الاحياء بمفهومه الشامل " تعتبر سياسة الاحياء صالحة للمناطق التاريخية لأنها تقوم بإحياء القيم التراثية العريقة وهى سياسة هجومية وتنقسم اما احياء الشكل او احياء الوظيفة

- "الارتقاء " يقصد به تحسين الوضع الى الافضل ويتم بها رفع الحالة العامة للمنطقة الى درجة افضل ويعتبر هذا السلوب مناسب للدول ذات الموارد الاقتصادية المحدودة

[1]) محمد محمد شوقي أبولیله. ودیع بن علي البرقاوي، منهجيات الحفاظ على التراث العمراني والمعماري في الدول العربية، المجلة الدولية في: العمارة والهندسة والتكنولوجيا، http://www.ierek.com/press.

[2]) ياسر عثمان محرم محجوب، مصدر سابق.

- "ادماج السياسات الشاملة " يمكن ادماج الاساليب السابقة للتعامل مع المناطق المختلفة بالمنطقة التاريخية وذلك للاستفادة من مميزات كل اسلوب وتجنب السلبيات للوصول بالمنطقة الى صورة تحترم وتتوافق مع المتطلبات للسكان[١].

مهما يكن سبب المحافظة على الموقع، يجب توفير سبل الحفاظ ليس على الوحدات المنفردة فحسب، بل على الصفات (المعالم) الاصلية للمنطقة ككل و هذا امر أساسي، و تختلف اساليب الحفاظ تبعا لنوع و حالة الاثر أو التراث العمراني و تتضمن الاساليب التالية:

١ -اعادة التعمير urban Redevelopment وينطبق على المناطق التي وصلت الى حدا كبير من التدهور بحيث اصبحت غير صالحة ويسمى ازالة الاحياء[٢]، ويتم إعادة بناء مكونات مفككة الأوصال أو مدمرة أو أجزاء منها' ولا بد أن تستند .عملية إعادة البناء إلى توثيق أثري ومعماري دقيق وقرائن وليس إلى التخمين على الإطلاق[٣].

٢ -الارتفاع ورفع المستوى Renewal Rehabilitation وتنطبق على المناطق المتدهورة من حيث المستوى المعيشي اقل من المقبول ويتم تحسين مستوى المنشآت عن طريق تعديلات متوسطة.

٣ -المحافظة والصيانة الايجابية Conservation ويكون في حالة المناطق التاريخية التي تخربت أو تعرضت الى تعديلات طمست بعض من معالمها الاصلية مثل " المباني التي لها علاقة بالشخصيات العامة المباني التاريخية ذات القيمة والتي تعطى شخصية متميزة للمنطقة الواقعة بها ".

[١]) حسام الدين حسن البرمبلى، الاستراتيجية المتكاملة لسياسات أدارة الحفاظ المعماري و العمراني للمدن التراثية، 2015، ص٢٧، helborombaly@effatunversity.edu.sa.

[٢]) المصدر نفسه، ص٢٨، helborombaly@effatunversity.edu.sa.

[٣]) برنارد م ٠ فيلدن ويوكا يوكيليتو، المبادئ التوجيهية لإدارة مواقع التراث الثقافي العالمي، ترجمة؛ عبد الرازق إبراهيم، (إيكروم) المركز الدولي لدراسة صون وترميم الممتلكات الثقافية، ١٩٩٨م، ص٧٣

٤ –حماية المناطق المستحدثة Protection وهى حماية المنطقة العمرانية ذات المستوى المقبول لحمايتها من التغير وليس الهيكل المادي للمنطقة فقط ويجب أن تتسع الحماية لكى تأخذ في نطاقها الصورة البصرية ايضا .

٥ –تعمير المناطق الجديدة New development أي اعادة التعمير عن طريق خلق مناطق سكنية جديدة للسكان .

٦ –الترميم Reactivation وترتبط بالمباني ذات الطابع المميز والتاريخي أو الأثري يشرط أن يكون هيكلها الإنشائي بحالة غير جيدة وكذلك المظهر الخارجي .

٧ –الاحلال التدريجي Replacement ويمثل الاحلال اسلوب للتعامل مع الاحياء السكنية القائمة ويعتبر الصورة التي تخفف عن الاضرار الحادثة[١].

وكما هو معروف فإن التعامل مع التراث العمراني العربي مجزأ بين المناهج الجديدة التي تسعى لهدمه وإقامة مبان تحاكيه وتفقده أصالته والمناهج المغالية في الحفاظ عليه.

ومن هنا تتضح ضرورة الالتزام بنهج متوازن يحقق الآتي:

أ- المحافظة على التراث العمراني وأهميته.

ب- تناوله بمنهج متكامل يهدف إلى دمجه في التنمية العمرانية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ج- توظيفه بما يلائم مقوماته ويسمح بالاستفادة منه بتشغيله وفق المتطلبات المعاصرة.[٢]

- **ضرورة وطنية:**

إن المباني التراثية، خاصة المعالم المهمة منها هي التي تمثل هوية الأمة، ونجد أن هذه المعالم مؤثرة ومتأثرة بشكل كبير بعقلية الأمة والشعب الذي يمتلكها، فنجدها مطبوعة على نقدها، ونجد الناس يستدلون في كثير من الأحيان على بلد ما، وعلى

[١] حسام الدين حسن البرمبلى، مصدر سابق، ص٢٨.
[٢] جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم إدارة الثقافة، مصدر سابق، صـ٢ .

أهل ذلك البلد بذلك المعلم أو الموقع[١]، فالكثير من الناس يتعرفون على اليمن من خلال معالمها، التي من أهمها عرش بلقيس، وصهاريج عدن، وقصر سيؤوون، جسر شهاره،.....إلخ.

فالتراث المادي بكل أشكاله هو ذاكرة الشعوب وخلاصة تجاربه وعنوان عبقريته، وشعبنا من أوائل الشعوب التي سطرت التاريخ وصنعت الحضارة، ويجب علينا أن ننظر إلى ماضينا القديم بوصفه أساس حاضرنا، ولابد أن نشكل لبنة مستقبلنا الآتي، ومن واجب حكوماتنا البحث عن تراثنا بكل أنواعه طبقاً لأحكام قانون الآثار رقم ٢١ لعام ١٩٩٤م، والقانون المعدل رقم ٨ لعام ١٩٩٧م[٢].

وأخيرا يمكننا القول أن الاهتمام بالتراث العمراني يأتي في صميم رسالة المؤسسات الثقافية المحلية والإقليمية والدولية، وتزداد المخاطر التي يتعرض لها التراث العمراني في البلدان الأكثر فقراً وأقل تنمية، ومن المعروف أن المواقع الأثرية والتراثية هي ثروة قومية تحتم على الجميع حمايتها، والتراث مادة استراتيجية إذا فقدت فلن تتجدد، لذلك فإن سبل المحافظة على التراث لا تختلف كثيراً عن أهميته، وذلك لأن إحياء التراث بشكل عام والعمراني منه بشكل خاص يتطلب جهداً جماعياً حكومياً وأهلياً[٣].

[١] - جمال عليان، الحفاظ على التراث الثقافي، سلسلة كتاب علم المعرفة، العدد ٣٢٢، ٢٠٠٥م، المجلس الوطني لثقافة والفنون الإدارية – الكويت، ص ٢١٨.

[٢] عبد الحكيم شايف، مصدر سابق، ص ٢٧٥.

[٣] أسامة طلعت عبد النعيم، التراث العمراني في مدينة عدن دراسة للطراز المعماري والحالة الراهنة ومقترحات للحفظ والصيانة، دارسات من التراث العمراني- ابحاث وتراث ٣، الهيئة العامة للسياحة والآثار، الرياض، ٢٠١٣م، ص٤٤٤

الاستنتاجات:

١- تعامل الإنسان اليمني منذ أقدم العصور مع البيئة المحيطة به، فأقام التجمعات السكنية والمنشآت الخدمية والمدرجات الزراعية وعاش في تناغم مع كافة الظروف البيئية.

٢- تؤثر السمات البيئية الطبيعية لأي إقليم ما تأثيراً مباشراً في الاستيطان البشري ومنها تتضح الظروف البيئية التي تحدد نمط وشكل البناء المعماري إلى جانب العنصر البشري في ذلك الإقليم.

٣- كشفت العديد الدراسات الأثرية التي أجريت على مواقع متفرقة من اليمن منذ بداية القرن التاسع عشر وحتى نهاية القرن العشرين عن وجود دلائل تدل على أنها سكنت منذ العصر الحجري القديم، تعود المستوطنات البشرية الأولى في اليمن إلى العصور الحجرية الأولى.

٤- سجل الإنسان اليمني القديم منجزاته المعمارية في النقوش سواء كانت تلك المنجزات عامة أو خاصة.

٥- شهدة البيئة الاثرية في اليمن تدهوراً ملحوظاً خلال العقود الماضية، مما انعكس سلبا على التراث المبني بكل انواعه.

٦- تعكس حالة المدن اليمنية اليوم مظاهر التدهور الناتج عن التزايد السكاني ومدى تأثيره على التراث المبني، بسبب عشوائية التعمير والحاجة الماسة للسكن.

٧- التحدي الكبير الذي يواجه المواقع الأثرية والمباني التاريخية والأحياء والمدن القديمة في الوقت الحاضر في اليمن وبالخصوص في مدينة ذمار هو أنشطة التوسع العمراني سواء الأفقي أو الرأسي.

المقترحات:

١- تخصيص دعم مالي حكومي لأعمال حماية وصيانة وترميم التراث العمراني الموجود فوق أرضها، وذلك وفق اختصاصات الجهات الوطنية والمحلية وفي حدود الإمكانات المادية المتوفرة والتشريعات المنظمة.

٢- تشجيع مبادرات القطاع الخاص الهادفة إلى حماية وصيانة وترميم التراث العمراني.

٣- جعل حماية التراث العمراني جزءا من أهداف التخطيط العمراني وأخذ متطلباتها بعين الاعتبار.

٤- طوال مراحل وضع الاستراتيجيات والتخطيط، وعند إعطاء رخص البناء والهدم والإصلاح.

٥- حماية التراث العمراني وفق برامج متكاملة تشمل مشاريع الترميم والتوظيف والتنشيط الثقافي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٦- الرفع من قيمة التراث العمراني غير المسجل أو المصنف من خلال استخدامه بصفة ملائمة تجعله يسهم في تكوين بيئة ملائمة ضمن مناطق ومواقع التراث العمراني.

٧- تشجيع استعمال وتطوير التقنيات التقليدية في البناء وتأثيث واستعمال المواد التقليدية كإحدى مقومات المحافظة وحماية التراث العمراني.

٨- حصر قرار هدم أو إزالة مبنى له قيمة تراثية بجهة عليا تكون صاحبة القرار في ذلك.

٩- الترميم والصيانة من الاضرار التي لحقت أو تعرضت لها المباني الاثرية نتيجة للعوامل الجوية وظروف البيئة المحيطة بها، وكذلك علاج وازالة الاضرار الناتجة عن الحروب والمعارك أو الاستخدامات المتعددة في الحياة الاجتماعية للمباني الاثرية.